

تحليل نص صحفي تاريخي

النص:

« بينما الأمة الجزائرية تنتظر من فرنسا منحها حق التصويت البرلماني مع بقائها على شخصيتها الإسلامية، إذ أعداء الأمة الجزائرية، و أعداء فرنسا أيضا يجمعون أمرهم و يدبرون كيدهم فيستصدرون من الحكومة قرارا وزاريا بعقوبات صارمة على التعليم، لهدموا هذه الشخصية الإسلامية من أصلها و ليقضوا عليها بالقضاء على مادة حياتها. علموا أن لا بقاء للإسلام غلا بتعليم عقائده و أخلاقه و آدابه و أحكامه و أن لا تعليم له غلا بتعليم لغته ن فناصروا تعليمها العداء، و تعرضوا لمن يتعاطى تعليمها بالمكروه و البلاء، قضت سنوات في غلق المكاتب القرآنية و مكاتب التعليم الديني العربي و الظن بالرخص و استرجاع بعضها حتى لم يبقوا منها إلا على اقل القليل و لما رأوا تصميم الأمة على تعليم قراءتها و دينها و لغة دينها و استبسال كثير من المعلمين في سبيل القيام بواجبين نحو الدين و القرآن و لغة الدين و القرآن و استمرارهم على التعليم رغم التهديد و الوعيد، و رغم الزجر و التغريم ، لما رأوا هذا كله سعوا سعيهم، و بذلوا جهدهم حتى استصدروا هذا القانون: قانون العقاب الرهيب.

لقد فهمت الأمة من المعلمون المقصودون فهم معلمو القرآن و الإسلام ، و لغة القرآن و الإسلام، لأنهم هم الذين عرفت الأمة كلها ما يلقون من معارضة و مناهضة، و ما يجدونه من مقاومة و محاكمة بينما غيرهم من معلمي اللغات و الأديان و المروجين للنصرانية في السهول و الصحاري و الجبال بين أبناء و بنات الإسلام في مآمن و أمان بل في تأييد بالقوة و المان و هم الذين إذا طلبوا الرخص بكل ما يلزم الطلب أجيبوا بالسكوت أو الاعراض أو اعلن لهم بالرفض لغير ما سبب من الأسباب فهم الذين إذا طلبوا اليوم كما كان بالأمس السكوت او الرفض جواهرهم ثم اقدموا على التعليم بلا رخصة كان التغريم الثقيل و السجن الطويل جزاءهم.....فهمت الامة كل هذا و فهمت أن هذا القانون سلاح جديد حديد أشهر لمحاربتها في اعز عزيز علمها، و أقدم مقدس لديها و هو قرآنها و دينها و لغة قرآنها و توقعات من السلطة أن تستعمله أشد استعمال و تستغله شر استغلال ضد تعليم القرآن و الإسلام و لغة القرآن.....و فهمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الممثلة للأمة في دينها و قرآنها و لغة دينها و الناطقة في الدفاع عنها في هذه الناحية بلسانها و المعاهدة لله و للأمة على ذلك الدفاع إلى آخر رمق من حياتها...»

المصدر:

عبد الحميد بن باديس تحت عنوان: "يا لله للإسلام و العربية في الجزائر و كل من يعلم بلا رخصة يغرم، ثم يغرم و يسجن...قانون 8 مارس"، جريدة البصائر، العدد 107، 4/1938، ص 1

خطوات التحليل

1-المقدمة:

-طبيعة النص:

النص تاريخي ذو طابع سياسي وثقافي، بحيث يعالج قانون 1938 الذي يعد من أخطر الوسائل والآليات القانونية التي وظفتها فرنسا الاستعمارية لضرب التعليم العربي الحر عامة والنشاط التعليمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خاصة

الذي يقضي بحظر استعمال و تعلم اللغة العربية و اعتبارها لغة اجنبية و منع أي معلم من فتح أي مدرسة للتعليم الا بترخيص من السلطات بعد التزامه بجملة من الشروط التعجيزية و عادة ما كانت الإدارة لا ترد على طلبات الجزائريين للحصول على الرخص بدون تحديد أي سبب رفض، أدى تطبيق هذا القانون الى تعطيل العديد من المؤسسات التعليمية و تشريد الأطفال و تغريم المعلمين

-مصدر النص:

النص مقتطف من مقال صحفي نشره شيخ المصلحين الجزائريين عبد الحميد بن باديس- 1889-1940-ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الفترة الممتدة ما بين 1931-1940، نشره في جريدة البصائر السلسلة الأولى 1935-1939، لسان حال الجمعية ، و هي جريدة أسبوعية محررة باللغة العربية كانت تصدر بالعاصمة و رأس تحريرها الطيب العقبي ، ثم أصبحت تصدر بمدينة قسنطينة بداية من شهر سبتمبر 1937 ، و يرأس تحريرها الشيخ مبارك المليي .

ضمت البصائر نخبة هائلة من الكتاب المحررين، يتقدمهم عبد الحميد بن باديس و البشير الإبراهيمي و الأستاذ أحمد توفيق المدني و حمزة بكوشة و أبو يعلى الزواوي...إلخ. عكست الجريدة مختلف نشاطات الجمعية الإصلاحية الدينية و التعليمية و التربوية و الاجتماعية و مواقفها إزاء القضايا الوطنية و القومية العربية و الإسلامية التحررية و من سياسة فرنسا الإستعمارية المفروضة على الشعب الجزائري خلال فترة صدورها- البصائر- لذلك تعتبر من أهم المصادر الأساسية لتاريخ الجزائر المعاصر.

3-السياق التاريخي للنص:

قانون 8مارس 1938 المعروف باسم قانون شوطان نسبة لواضع هذا القانون و هو كميل شوطان-1885-1963-رجل سياسي فرنسي ، و زير داخلية فرنسا سنة 1938 ورئيس وزراء

فرنسا خلال الفترة ما بين 19 جوان 1937 و 13 مارس 1938 اصدر هذا القانون بفرنسا و فرض على الجزائريين لاستهداف تعليمهم الإسلامي الحر عامة و لغتهم العربية خاصة.

وضع القانون شرطان أساسيان للحصول على رخصة لتعليم اللغة العربية وهما:

1- كفاءة المعلم العلمية و لياقته البدنية

2- صلاحية المحل للتعليم و توفر الشروط الصحية فيه

تميزت الظروف المحيطة بصدور هذا القانون بمايلي:

-انعقاد المؤتمر الإسلامي 7 جوان 1936 لايجاد موقف وطني موحد من مشروع بلوم فيوليت الادماجي و تشكيل وفد المؤتمر الذي سافر الى فرنسا لمقابلة السلطات الفرنسية للدفاع عن المطالب الوطنية للمؤتمر-الغاء القوانين الاستثنائية و فصل الدين الإسلامي عن الدولة و ارجاع الأوقاف الإسلامية الى جماعة المسلمين و ضرورة تعليم اللغة العربية و ضمان حرية الراي

-استهداف الإدارة الاستعمارية النشاط التعليمي للجمعية باجراءات و قوانين تعسفية منها قرار ميشال-كاتب الولاية العامة بالجزائر-16 فيفري 1933 المتضمن اغلاق المساجد في وجه أعضاء الجمعية و عدم السماح بالتدريس بها إلا لمن تعينهم السلطة...و قرار رينيه 05 أفريل 1935 الذي ضيق على نشاط الجمعية، إضافة الى معاناة الجمعية من مطاردة الإدارة لها و البوليس السري في التجسس على نشاطه و تحركات زعيمها و اعضائها

-اعتقال الشيخ الطيب العقبي من قبل الإدارة الاستعمارية و زجه في السجن رفقة عباس التركي بتهمة اغتياله المفتي الرسمي الحكومي الفرنسي الشيخ كحول-و الاغتيال كان مدبرا من طرف الإدارة الاستعمارية لضرب الجمعية و تشتيت صفوفها-ثم اطلق سراحهما تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية سنة 1938

-دور الجمعية في تشجيع و ترقية التعليم العربي الحر من خلال إنجازها لشبكة هامة من المدارس التعليمية عبر كافة ربوع الوطن كما أسست عدد هام من الصحف للدفاع عن القضايا الوطنية و التصدي لمخططات المسخ الاستعماري منها السنة النبوية 1933 و الشريعة 1933 و الصراط السوي 1933-1934 ثم البصائر سنة 1935 و اهتمامها بالتعليم المسجدي دفاعا عن الهوية الوطنية

-الفكرة العامة:

ردود فعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ازاء قانون شوطان 1938 الاستعماري

-الأفكار الأساسية:

أ- ظروف ودوافع صدور قانون شوطان 08 مارس 1938 الاستعماري الجائر

«بينما الأمة الجزائرية.....قانون العقاب الرهيب»

ب- ادراك الجزائريين لمخاطر قانون 08 مارس 1938 على هويتهم الوطنية

«..لقد فهمت الأمة من المعلمون المقصودون..... ضد تعليم القرآن و الإسلام و لغة القرآن..»

ج-موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من قانون شوطان 1938

بقية الفقرة الأخيرة من النص

2-الشرح والتحليل:

-بعض التعابير والأعلام التي تتطلب التوضيح يتم التطرق إليها في سياق التحليل

أ-ظروف ودوافع صدور قانون شوطان 08 مارس 1938 الاستعماري الجائر:

صدر هذا القانون في ظل تصاعد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية خلال منتصف الثلاثينيات القرن 20م من خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول 07 جوان 1936 بالعاصمة بهدف بلورة موقف وطني موحد إزاء مشروع بلوم فيوليت الادماجي ،وتم تشكيل وفد المؤتمر الذي سافر إلى باريس لعرض قرارات المؤتمر سيما المتعلقة أساسا بضرورة احتفاظ الجزائريين بحالاتهم الشخصية الإسلامية و إلغاء القوانين التعسفية و حرية الصحافة و الاعتراف بترسيم اللغة العربية و فصل الدين الإسلامي عن الدولة....الخ هذه القرارات سلمها الوفد الى رئيس وزراء فرنسا بلوم المحسوب على حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية يوم 23 جويلية 1937.

و بهدف كبح جماح نشاط الحركة الوطنية أقدمت حكومة فرنسا الجديدة برئاسة دلاديه -التي خلفت حكومة بلوم- على رفض الاستجابة لقرارات وفد المؤتمر و هو الموقف الذي فاجأ الوطنيين، و لم تكتف فرنسا بذلك و انما قامت مرة أخرى بإصدار قانون 08 مارس 1938 للحد من النشاط السياسي و التعليمي و الإعلامي للحركة الوطنية، سيما بعدما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ظهور مجموعة هائلة من الصحف الإصلاحية و الوطنية، و النوادي و الجمعيات الثقافية إضافة إلى جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مجال نشر التعليم

العربي الحر بواسطة مدارسها الخاصة و توظيفها أيضا للمساجد في التعليم الديني، الأمر الذي أقلق السلطات الاستعمارية ، حيث رأت في هذا النشاط تهديدا مباشرا لوجودها و مشروعها الاستعماري ، و ثمة تصدت له بشتى الطرق و الوسائل و كان على رأسها هذا القانون البغيض الصادر سنة 1938

ب- ادراك الجزائريين لمخاطر قانون 08 مارس 1938 على هويتهم الوطنية:

أدرك مناضلو الحركة الوطنية الجزائرية عامة و رجال جمعية العلماء المسلمين خاصة منذ الوهلة الأولى مخاطر هذا القانون على هويتهم الوطنية باستهدافه اللغة العربية و تعليمهم الإسلامي، و أكدوا بأن فرنسا وضعت أمامهم شروطا تعجيزية للحصول على رخص ممارسة التعليم، و أنها لن تمنحها إياهم حتى اذا التزموا بتلك الشروط، لذلك اعتبروا موقفها هذا بالموقف المتطرف و العنصري في أن واحد، في الوقت الذي تمتعت فيها الجاليات الأجنبية المستوطنة بالجزائر بكل الحريات الدينية و اللغوية و التعليمية ، لذلك أبوا الاستسلام لهذا القانون الجائر، بل قاوموه بكل ما توفروا عليه من قوة، معبرين في نفس الوقت تشبثهم بمقومات ثقافتهم الوطنية.

ج- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من قانون شوطان 1938:

بذلت جمعية العلماء جهودا كبيرة في مجابهة هذا القانون ، حيث وظفت في هذا الصدد صحافتها الخاصة

و على رأسها جريدة البصائر التي فضحت هذا القانون و شجبتة ، و محاولة في نفس الوقت تحسيس الجزائريين بمخاطره على هويتهم الوطنية الذين طالبتهم بضرورة الوقوف كصف واحد في وجهه و التمسك بثقافتهم الوطنية.

و على الصعيد السياسي قامت الجمعية بواسطة رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس برفع احتجاج ضد هذا القانون إلى الحاكم العام بالجزائر الذي طالبه بالتراجع عن تطبيق هذا القانون و مؤكدا له في نفس الوقت على ضرورة احترام الحرية التعليمية و الدينية الإسلامية للجزائريين، كما رفع هذا الأخير-بن باديس- احتجاجه الى النواب الجزائريين بالعمالات الثلاث الجزائر العاصمة قسنطينة و وهران مطالبا إياهم بالوقوف ضد هذا القرار المشؤوم، كما وجه مرة أخرى الى رئيس وزراء فرنسا شكوى باسم الجمعية خلال شهر مارس 1939، ضد التضييق الاستعماري المتوالي على التعليم الإسلامي، و قد واصلت الجمعية نضالها في سبيل نصرة اللغة العربية و التعليم العربي الحر الى غاية اندلاع ثورة اول نوفمبر المباركة 1954 و عليه فموقفها هذا يستحق كل الإشادة و التنويه

3-التعليق على النص:

يعد عبد الحميد بن باديس من أبرز أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية الذين عاشوا في عمق أحداث فترة العشرينيات و الثلاثينيات القرن الماضي من الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومن ثمة يعتر هذا الأخير شاهد عيان على عنف فرنسا الاستعماري الذي استهدف الثقافة الوطنية بكل رموزها، وعليه يمكن القول أن ما جاء في مقاله الصحفي حول هذا الموضوع فهو حقيقة غير قابلة للشك، سيما وأن جل المصادر والدراسات الحديثة النزيهة تؤكد في مجملها على أن فرنسا لم تتوان في توظيف شتى الوسائل للقضاء على اللغة العربية خاصة و التعليم العربي الحر عامة لكونهما يرمزان للهوية الوطنية و يمثلان أداة للفتنة و الوعي الوطني ، فالإبقاء على نشاطهما كان سيهددان مشروعها-فرنسا- الاستيطاني و الصليبي بالجزائر

4-خاتمة:

من خلال معالجتنا للموضوع توصلنا الى الاستنتاجات و الحقائق التالية:

-استهداف فرنسا الاستعمارية اللغة العربية بشتى الوسائل و الآليات القانونية التعسفية التي وظفتها لتحقيق هذا الغرض باعتبارها رمز هوية وطنية تعيق تجسيد مشروعها في المسخ الحضاري و الاستيطان

-هدف قانون شوطان أيضا إلى القضاء على التعليم العربي الحر الذي اتسع نطاقه بإقبال الجزائريين عليه و رفضهم الالتحاق بالتعليم الرسمي الفرنسي لمخاطره على شخصيتهم

-استبسال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مقاومة قانون شوطان 1938 و تحسيس الجزائريين بخطورته عن طريق الصحافة المكتوبة التي وظفتها كوسيلة نضالية للتوعية و التعبئة الشعبية ضد مخططات المحتل الاستدمارية و قد اثمر نضال الجمعية المستمر عن اعتراف فرنسا بترسيم اللغة العربية بموجب دستور الجزائر 20 سبتمبر 1947 و هذا بالرغم من التماطل في تجسيد ه على ارض الواقع

-تشبث الجزائريين بثقافتهم و هويتهم الوطنية و رفضهم الذوبان في شخصية المحتل